Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 503-517
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.28

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The impact of some fiscal policy tools on Iraqi GDP for a period (2004-2021)

Ali Ahmed Razouki Aldouri*, Muthanna Mayouf Mahmoud
College of Administration and Economics/Tikrit University

Keywords:
Fiscal policy tools, GDP.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 15 Aug. 2023
Accepted 27 Aug. 2023
Available online 31 Dec. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Ali Ahmed Razouki Aldouri
College of Administration and Economics/Tikrit University

Abstract: This study, titled "Measurement and Analysis of the Reality of Financial Policy Tools and Economic Fluctuations and the Relationship between them in Iraq for the Period (2004-2021)". Aimed to create a knowledge base on the subject of the study, which includes financial policies and their importance in an environment full of crises, based on the intellectual paths of economic literature. The theoretical formation of macroeconomic variables, measurement and analysis of macroeconomic variables in Iraq and Algeria, as well as an indication of the main stages through which the process of applying fiscal policy passes. And clarifying the role of fiscal policy in macroeconomic variables, as well as determining the role of fiscal policy in economic variables. Population was expressed as an independent variable of fiscal policy (government revenue and government spending), and a dependent variable for macroeconomic variables such as (inflation, gross domestic product, balance of payments, interest rate). Hysteresis was used to find out the type and strength of the relationship between the independent and dependent variables, and the short-term results showed that there is a significant and mutual effect between government spending (X1) and GDP (Y), that is, when government spending (X1) increases by 100%, GDP decreases (Y) by -0.001428%. It recommended the need to work on increasing government revenues to cover the costs that countries need to manage.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 503-517
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.28

أثر بعض ادوات السياسة المالية في الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة (2004-2021)

علي احمد رزوقي الدوري **مثنى معيوف محمود**
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تكوين قاعدة معرفية حول موضوع الدراسة والتي تشمل السياسات المالية وأهميتها في بيئة مليئة بالأزمات، ترتكز على المسارات الفكرية للأدب الاقتصادي، والتكوين النظري لمتغيرات الاقتصاد الكلي، وقياس وتحليل متغيرات أدوات السياسة المالية في العراق، وكذلك بيان المراحل الرئيسية التي من خلالها تمر عملية تطبيق السياسة المالية، وتوضيح دور السياسة المالية في متغيرات الاقتصاد الكلي، وكذلك تحديد دور السياسة المالية في الناتج المحلي الاجمالي. تم التعبير عن الايرادات الضريبية كمتغير مستقل للسياسة المالية (الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي)، والمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي). تم استخدام التباطؤ لمعرفة نوع وقوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وأظهرت النتائج ذات المدى القصير أن هناك تأثيرًا متبادل بين الإنفاق الحكومي (X1) والناتج المحلي الإجمالي (Y)، أي عند الإنفاق الحكومي (X1) يزيد بنسبة 100٪، وينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (Y) بنسبة -0.001428٪. وقد اوصت بضرورة زيادة الإيرادات الضريبية لتغطية التكاليف التي تحتاج الدول لإدارتها.

الكلمات المفتاحية: ادوات السياسة المالية، الناتج المحلي الإجمالي.

المقدمة

تعد السياسة المالية من أهم الأدوات المهمة في التأثير على النشاط الاقتصادي في أي دولة وقد اثبتت التجارب السابقة في العديد من الدول ومنها العراق على وجه الخصوص حيث بينت تأثير السياسة المالية على الناتج المحلي الاجمالي وتوصلنا إلى أن العراق يحصل على مجمل ايراداته من النفط وجزء بسيط من المصادر الأخرى حيث تمت دراستها لمعرفة المصادر المؤثرة في الناتج المحلي الاجمالي وأيضا نلاحظ أن السياسة المالية تحتل مكانة مهمة بين السياسات الاقتصادية بسبب أدواتها. وهي من أهم أدوات تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على المشاكل التي تعيق الاستقرار الاقتصادي. في الوقت الحاضر، تجلت أهمية السياسة المالية بشكل واضح وتأكدت في جميع البلدان نتيجة لتوسيع دور الدولة وتدخلها المتزايد في النشاط الاقتصادي. مهمة الأمن والدفاع والعدالة والنظام، والتي تتطلب خفض التكاليف إلى أدنى مستوى ممكن، مما يجعل الحاجة إلى الدخل لتغطية هذه التكاليف منخفضة قدر الإمكان، وهذا يأتي مع الحاجة. تحقيق التوازن في الميزانية العامة بحيث لا يكون هناك فائض ولا عجز. بعد ذلك، من هذا المنظور، لا تلعب السياسة المالية دورًا اقتصاديًا أو اجتماعيًا، والرأي السائد هو أنه يجب تجنب العجز. من ناحية أخرى، تجادل النظرية الاقتصادية الكينزية التقليدية بأن السياسة المالية هي أداة فعالة لتحفيز الاقتصاد في حالة ركود. بعد ذلك، ظهر نظام جديد في الاقتصاد العالمي، يتميز بالتحرير المالي، وإزالة القيود، وتكامل كل من أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال. قسم البحث على أربعة مباحث رئيسية المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري والمفاهيمي للدراسة والمبحث الثالث الجانب التطبيقي والمبحث الرابع الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

اولاً. مشكلة البحث: لقد تعرض الواقع الاقتصادي العراقي إلى العديد من المشكلات والهفوات التي عثرت مسيرة تقدمه ولعل من أبرزها المديونية والتضخم والبطالة والكساد، يواجه الاقتصاد العراقي العديد من الأزمات التي تعرقل عمله والتي لا بد من العمل على تخفيفها والرقي بالمتغيرات الاقتصادية الكلية ومن أهمها الناتج المحلي الاجمالي، إذ يمكن التحوط من الأزمات الاقتصادية وادارتها من خلال السياسة المالية.

ثانياً. اهمية البحث: بما إن السياسة المالية تعد أحد الأسس التي يرتكز عليها الاقتصاد العراقي والتي تؤثر بشكل أو بأخر في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية فيه. وتكمن أهمية البحث في التركيز على قياس مؤشرات السياسة المالية وأثرها على الناتج المحلي الاجمالي

ثالثاً. اهداف البحث: هناك أهداف عديدة سعت الدراسة إلى تحقيقها وتتمثل في الآتي:

1. بناء إطار معرفي لموضوع الدراسة والمتضمن السياسة المالية وأهميتها في ظل بيئة مليئة بالأزمات مستنداً إلى المسارات الفكرية للأدبيات الاقتصادية.
2. قياس وتحليل أثر السياسة المالية في معالجة التقلبات الاقتصادية الكلية في العراق والجزائر.

رابعاً. فرضيات البحث: توجد علاقة ايجابية بين أدوات السياسة المالية وبين الناتج المحلي الاجمالي.

خامساً. منهج البحث: تم استعمال المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري فضلاً عن استعمال المنهج التحليلي في عرض الجانب العملي واختبار الفرضيات في هذه الدراسة.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للسياسة المالية والناتج المحلي الاجمالي

المطلب الاول: مفهوم السياسة المالية واهميتها واهدافها.

أولاً. مفهوم السياسة المالية: الفكر الاقتصادي مليء بالعديد من التعريفات للسياسة المالية. تم تعريفه على أنه ذلك الجزء من سياسة الدولة المرتبط بجباية وتحصيل إيرادات الدولة من الضرائب وغيرها من الوسائل من خلال تقييم مستوى وطبيعة تنسيق هذه الإيرادات (هيكل، 1980: 323). أي دور الحكومة في توفير السلع العامة (الدفاع الوطني، والتعليم الأساسي، وإنفاذ العقود) وتوزيع الثروة والدخل والاستقرار. من خلال استخدام أداة الموازنة العامة للدولة في تحقيق الاستخدام الكامل واستقرار الأسعار والنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات (أبجمان، 1990: 517). تُعرَّف السياسة المالية أيضًا على أنها: السياسات والإجراءات المتعمدة والمقصودة المتعلقة بمستوى أو نمط الإنفاق الذي تتعهد به الحكومة من ناحية، أو مستوى أو نمط الإيرادات التي تتلقاها من ناحية أخرى (Klein 1973: 176). تعد أدوات السياسة المالية جزءًا من تعديل الواقع على النشاط الاقتصادي المتعثر نتيجة الاختلالات الاقتصادية المتكررة في الاقتصاد العالمي. ويعد الإنفاق العام من الأدوات المهمة التي تستخدمها الدولة في أنشطتها المختلفة لتحقيق أهدافها بعد توسيع دورها في إدارة الاقتصاد الوطني (أبجمان، 1990: 107).

ثانياً. أهمية السياسة المالية: تعد السياسة المالية بأنها برنامج عمل مالي تتخذه الحكومة بناءً على قرارات عقلانية تتخذها في بداية السنة المالية وتستخدم الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي بالإضافة إلى الاقتراض الحكومي لتحقيق أهداف عدة أهمها تحسين الوضع الاقتصادي الوطني ونشر الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية والعمل على تحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال عدة سياسات مثل سياسة الأجور والأسعار ومنع المجتمع من التبعات غير المرغوب فيها والتي تم رفعها إلى البرلمان والتي تحتوي على أموال للإنفاق العام.

تحتل السياسة المالية مكانة مهمة بين السياسات الاقتصادية بسبب أدواتها. وهي من أهم أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعيق الاستقرار الاقتصادي. في الوقت الحاضر، تجلت أهمية السياسة المالية بشكل واضح وتأكدت في جميع البلدان نتيجة لتوسيع دور الدولة وتدخلها المتزايد في النشاط الاقتصادي. مهمة الأمن والدفاع والعدالة والنظام، والتي تتطلب خفض التكاليف إلى أدنى مستوى ممكن، مما يجعل الحاجة إلى الدخل لتغطية هذه التكاليف منخفضة قدر الإمكان، وهذا يأتي مع الحاجة. تحقيق التوازن في الميزانية العامة بحيث لا يكون هناك فائض ولا عجز. وبعد ذلك، من هذا المنظور، لا تلعب السياسة المالية دورًا اقتصاديًا أو اجتماعيًا، كما أشار (شبيجل، 2007: 13) إلى أنه شاهد الكثير من النقاش حول السياسة المالية حول حاجة البلدان النامية إلى اتباع سياسات ضيقة. السياسة المالية، وفقا للرأي السائد بضرورة تجنب العجز. من ناحية أخرى، تجادل النظرية الاقتصادية الكينزية التقليدية بأن السياسة المالية هي أداة فعالة لتحفيز الاقتصاد في حالة ركود. ومع ذلك، فإن أولئك الذين يؤمنون بفعالية السياسة المالية في البلدان المتقدمة يدركون أن البلدان النامية تواجه رياحًا معاكسة كبيرة نتيجة لاعتمادها على السياسة المالية خلال فترات الانكماش الاقتصادي غير المحدود، أي عندما يتعين عليهم زيادة الإنفاق، مما يتسبب في اتساع العجز (العديد من الحكومات تجد أنه من الصعب أو المكلف اقتراض الأموال لتمويل الإنفاق العام، في حين أن البلدان القادرة على الاقتراض تخاطر بأن تصبح مثقلة بالديون، وهو ما قد يكون من الصعب سداده في المستقبل، خاصة إذا لم يتم استثمار هذه الأموال بشكل صحيح. (سبيغل، 2007: 13).

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للناتج المحلي الاجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم محاور التدفق المادي في الاقتصاد ومن أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس مستوى الأداء الاقتصادي للدولة، حيث يمثل كمية السلع والخدمات في فترة زمنية معينة، عادة ما يتم تحديده بسنة. أما الإنتاج بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، فتأتي مكوناته من ثلاث مجموعات من القطاعات الاقتصادية، وهي قطاع الإنتاج السلعي، وقطاع التوزيع، ومجموعة قطاع الخدمات. (الحمداني واخرون، 2018: 3).

يشير الناتج المحلي الإجمالي إلى القيمة الإجمالية للإنتاج الإجمالي للسلع والخدمات بعد خصم قيمة المنتجات الوسيطة من الطلب على السلع والخدمات، أي إجمالي القيمة المضافة التي يحققها الاقتصاد. أما الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيحسب بقسمة قيمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان (الشمري، مايح شبيب، 2018: 38) يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية الأساسية التي تعكس مستوى النمو الاقتصادي للدولة، ويعد تحليل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهيكله القطاعي أحد النقاط الرئيسية والرئيسية لتحديد النمو الاقتصادي. ومن ثم إمكانية معالجة تلك النواقص. متأثرا بتراكم الحروب والعقوبات الاقتصادية والاحتلال الأمريكي في المرحلة السابقة، تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير خلال المدة من 2003 إلى 2018. ترتبط هذه التقلبات في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالتقلبات في عائدات النفط، والتي تعتمد على العديد من المتغيرات الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها. (بلحاوي، 2021: 52).

الناتج المحلي الإجمالي = الإنتاج الكلي أو الإجمالي - مستلزمات الإنتاج

يعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو أهم مقياس للواقع الاقتصادي لبلد ما ويتم التعبير عنه في الإحصاءات لأن الناتج المحلي الإجمالي يمثل القيمة النهائية لجميع السلع والخدمات المنتجة في الدولة خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون عام (احمد وحسين، 2022: 347-348).

تسمى نسبة الناتج الإجمالي المحلي إلى إجمالي عدد السكان في المنطقة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي (أو الناتج الإجمالي المحلي للفرد الواحد)، وهو نفسه متوسط مستوى المعيشة (الحسناوي، 2007: 188).

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع الإنتاج الذي يساوي مجموع إجمالي القيمة المضافة من قبل جميع السكان والمؤسسات المشاركة في الإنتاج والخدمات. ينص صندوق النقد الدولي على أن الناتج المحلي الإجمالي يقيس قيمة الأموال التي يستهلكها المستهلكون. في فترة معينة (على سبيل المثال، سنة أو ربع سنة) مشتريات جميع السلع الاستهلاكية والخدمات المنتجة في بلد ما. غالبًا ما يستخدم الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للمقارنة الدولية وكمقياس واسع للتقدم الاقتصادي، ويُعد عمومًا أقوى محدد اقتصادي لتقدم التنمية في بلد ما. زيادة في إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد، وهذا بدوره يعني زيادة فرص العمل للأفراد في المجتمع، مما يزيد من دخلهم، مما يزيد من استهلاكهم واستثمارهم في التنمية، مما يزيد الإنتاج مرة أخرى، وهكذا. والعكس صحيح، فعندما يعجز اقتصاد ما عن زيادة ما ينتج من سلع وخدمات من سنة إلى أخرى فهذا يعني زيادة عدد العاطلين عن العمل وانخفاض الدخول وحدوث ركود في البلد، يتم تعريفه على أنه مقياس نقدي للقيمة السوقية لكل سلعة وخدمة منتجة في فترة معينة، ولكن نصيب الفرد (الاسمي) من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لا يعكس الاختلافات في تكلفة المعيشة والتضخم على مستوى العالم، وخاصة في البلدان النامية. في البلدان، فإن استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي متبادل. قد يكون الشراء أكثر فائدة عند مقارنة مستويات المعيشة بين البلدان. أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الاسمي، فهو أكثر فائدة عند مقارنة الاقتصادات الوطنية. وفي المقابل، يمكن تقسيم الناتج المحلي الإجمالي على مساهمة كل صناعة أو جميع قطاعات الاقتصاد، والمعروفة باسم نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى إجمالي الناتج المحلي للفرد من سكان المنطقة (أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، وهو نفسه متوسط مستوى المعيشة. من ناحية أخرى فأن الناتج المحلي الإجمالي يستخدم بشكل واسع من قبل الاقتصاديين لقياس التباطؤ الاقتصادي والتعافي بعده والقدرة النقدية للاقتصاد لمعالجة العوامل الخارجية لم يقصد به أن يقيس العوامل الخارجية. وهو يقوم كمقياس متري لمستوى المعيشة الاسمي وهو ليس معدل يحسب تكلفة المعيشة في المنطقة، الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس محايد يوضح بتجرد قدرة الاقتصاد العامة على الدفع للعوامل الخارجية مثل الاهتمامات الاجتماعية والبيئية والتي تشمل (عبد واخرون، 2022، 24-25):

1. توزيع الثروة: الناتج المحلي الإجمالي لا يحسب الفرق في الدخل بين المجموعات الديموغرافية المختلفة.
2. المعاملات خارج السوق: يستثني الناتج المحلي الإجمالي الأنشطة التي لا تحدث في السوق، مثل الإنتاج المنزلي والعمل التطوعي. نظرًا لأن الناتج المحلي الإجمالي يقلل من قيمة السلع والخدمات.
3. الاقتصاد الأساسي: تستبعد تقديرات الناتج المحلي الإجمالي المعتمدة الاقتصاد الأساسي والسوق السوداء، في أي عمليات لتعزيز الإنتاج، مثل التجارة غير الرسمية وأنشطة تجنب الضرائب غير المسجلة، والتي تؤدي إلى انخفاض في قيمة الناتج المحلي الإجمالي.
4. قيم الأصول: أي أنه لا يأخذ في الحسبان قيمة الأصول في الاقتصاد، وهذا يشابه تجاهل ميزانية شركة كاملة والحكم عليها عن طريق قائمة الدخل فقط.

5. الاقتصاد غير المالي: يتجاهل الناتج المحلي الإجمالي الاقتصادات التي لا يلعب فيها المال دورًا، مما يؤثر على دقة حسابات المنتج النهائي، على سبيل المثال في البلدان التي يحدث فيها نشاط تجاري كبير بشكل غير رسمي، يمكن لأجزاء الاقتصاد المحلي التي يصعب تسجيلها المقايضة ما يبرز أكثر هو استخدام المال، حتى في الخدمة التي ساعدتك في بناء منزلك قبل عقد من الزمان.
6. إنتاج الكفاف: الناتج المحلي الإجمالي أيضا يهمل إنتاج الكفاف وهو محاولة مجموعة ما إنتاج منتجات في فترة معينة بحيث لا تزيد ما يجب أن يستهلكوه في تلك الفترة لكي يبقوا على قيد الحياة.

المبحث الثالث: تحليل واقع بعض ادوات السياسة المالية للمدة 2004-2021

المطلب الاول: تحليل واقع بعض ادوات السياسة المالية في العراق للمدة (2004-2021)

اولاً. الانفاق الحكومي: يعد الإنفاق الحكومي أحد أهم أدوات السياسة المالية التي يستخدمها المسؤولون الحكوميون للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني. وعليه، وبحسب المشكلة التي يواجهها، فإنه يستخدم الإنفاق الحكومي للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي، وزيادته أو خفضه حسب الوضع القائم في الاقتصاد الوطني. في ظل الأنظمة الليبرالية، يتم تقليل الإنفاق الاقتصادي والاجتماعي الحكومي لأنه يمنح القطاع الخاص مزيدًا من القوة لفرض الاتفاقيات التي سيلتزم بها الناس دون الإنفاق على الاستهلاك أو الاستثمار. عادة ما تؤدي طريقة التمويل هذه إلى زيادة الطلب الكلي الفعال، بشرط أن تلجأ إليها الحكومة على نطاق واسع بحيث لا يؤدي إلى انخفاض في الإنفاق الفردي على الاستهلاك أو الاستثمار. الإنتاجية التي ينخفض عندها معدل الربح، مثل الإعانات المقدمة لصناعة الأغذية والتي تقدمها الحكومة للمصدرين لزيادة حجم الصادرات الوطنية أو زيادة قدرتهم على المنافسة في السوق الدولية. مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج. من الجدول رقم (1) يمكن ملاحظة أن الفترة (2004-2021) تميزت برفع العقوبات الاقتصادية التي عانى منها العراق حتى عام (2003)، مما سمح للعراق بزيادة تصدير قطاع النفط، وبالتالي تدفق ايرادات جديدة من العملة الصعبة عملت على زيادة الانفاق الحكومي خلال تلك الفترة مما يوحي بأن مستوى الانفاق الحكومي بدأ بالارتفاع بعد عام 2004 والسبب في ذلك يعود الى زيادة الايرادات النفطية مما ادى الى التوسع الحكومة في طور الاتفاق، سواء كان استثمارًا أم استهلاكيًا، انخفضت في عام 2005 إلى (26.375.175) مليون دينار بمعدل تغيير سنوي سلبي (-17.9٪)، ثم بدأت في الارتفاع حتى وصلت (2008) إلى (59403375) مليون دينار بمعدلات تغير سنوية موجبة بلغت (47.1٪، 57.8٪، 52.1٪) على التوالي، ويعود سبب هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى زيادة صادرات النفط الخام، مما أدى إلى زيادة الإنفاق العام، وانخفض الإنفاق عام 2009 إلى (52.567.025) مليون دينار بمعدل تغير سلبي (11.5٪)، ويعود هذا الانخفاض إلى الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية لعام 2008. بعد ذلك بدأ الإنفاق العام بالزيادة حتى وصل إلى أقصى حد له (2013) (119،127،556) مليون دينار، بمعدل تغير سنوي موجب (13.3٪). الى (113473517) مليون دينار عام 2014 مع معامل تغير سلبي (4.7-%) وهذا الانخفاض ناتج بسبب الحرب مع الارهاب الذي أدى الى توقف الكثير من مواقع الانتاج النفطية بالعراق مما أدى الى انخفاض الصادرات النفطية والتي انعكست على انخفاض الايرادات ثم النفقات، ثم أخذ الانفاق العام بالتزايد حتى بلغ (111723523) مليون دينار عام (2019) وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (38.1%), وإن سبب هذا التزايد في الانفاق يعود إلى تحسن الوضع الأمني واعادة السيطرة على المحافظات ومن ثم تشغيل المواقع الانتاجية النفطية بعد توقفها وهذا انعكس ايجاباً على زيادة التصدير

ومن ثم زيادة الايرادات النفطية وهذا يؤدي ضمنا إلى زيادة الانفاق العام الحكومي, لكن سرعان ما انخفض الانفاق العام الى (76082443) مليون دينار عام (2020) وبمعدل تغير سالب بلغ (31.9-%) وهذا الانخفاض ناتج بسبب أزمة فايروس كوفيد (19) الذي أدى إلى حدوث تراجع كبير في الاقتصاد العالمي ولا سيما في العراق بعدها عاود إلى الارتفاع ليصل عام 2021 الى (102849661).

الجدول (1): الانفاق الحكومي للفترة 2004-2021

السنوات	الانفاق الحكومي	معدل النمو السنوي%
2004	32117491	-
2005	26375175	(17.9)
2006	38806679	47.1
2007	39031232	57.8
2008	59403375	52.1
2009	52567025	(11.5)
2010	70134201	33.4
2011	78757666	12.2
2012	105139576	33.4
2013	119127556	13.3
2014	113473517	(4.7)
2015	70397515	(47.2)
2016	67067437	(4.7)
2017	75490115	12.5
2018	80873189	7.1
2019	111723523	38.1
2020	76082443	(31.9)
2021	102849661	23.4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

ثانياً. الايرادات الضريبية: تعد الإيرادات الضريبية من أهم مصادر تمويل الإيرادات الحكومية وخاصة في الدول المتقدمة. لها فائدة خاصة مقابلة، وتستهدف الضريبة مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال عائدات التعليم. كجزء من التمييز بين الأنواع المختلفة من الضرائب، يمكن تصنيفها اعتمادًا على الكيان الخاضع للضريبة أو الكيان الذي تُفرض عليه الضريبة. تمثل ضريبة الدولة حوالي 10.5٪ من الإيرادات الحكومية، بينما تشكل عائدات النفط 89.5٪ من الإيرادات الحكومية، وهي نسبة كبيرة جدًا. يمكن شرح تطور هذه الإيرادات الضريبية كما هو موضح في الجدول الآتي:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 503-517
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.28

الجدول (2): الايرادات الضريبية للفترة 2004-2021

السنوات	الايرادات الضريبية (1)	معدل النمو السنوي%(2)
2004	561156	-
2005	2814780	401.6
2006	3632566	29
2007	6037480	66.2
2008	6198281	2.6
2009	18910399	205.0
2010	8162992	-56.8
2011	12168734	49
2012	13605460	11.8
2013	14021587	3.05
2014	9994714	-28.7
2015	9681272	-3.13
2016	20599090	112.7
2017	33347393	61.8
2018	30649290	-8.09
2019	24902212	-18.7
2020	18754036	-24.6
2021	20182324	7.61

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يتضح من الجدول رقم (2) يتبين أن الايرادات الضريبية بلغت عام (2004) (561156) مليون دينار، بعدها أخذت بالتزايد حتى بلغت (18910399) مليون دينار عام (2009) وبمعدل تغير موجب (205%)، وسبب هذه الزيادة يعود الى تحسن أسعار بيع النفط في السوق الدولية مما انعكس إيجاباً على زيادة حجم الايرادات العامة بعدها انخفضت الإيرادات (8162992) مليون دينار عام (2010)، وبمعدل تغير سالب (56.8-%)، وسبب هذا الانخفاض يعود الى اثار الازمة المالية لعام (2008) التي أدت الى تراجع الطلب العالمي بشكل، مما أثر سلباً على انخفاض الايرادات العامة، بعدها أخذت الايرادات الضريبية بالتزايد التدريجي حتى بلغت (14021587) مليون دينار عام (2013) وبمعدل تغير موجب (3.05%) وسبب هذه الزيادة يعود الى التحسن التدريجي لأسعار النفط في السوق العالمية بعد تلاشي آثار الأزمة المالية العالمية، ثم أخذت الايرادات الضريبية بالتراجع حتى بلغت مستوى منخفض بواقع (9681272) مليون دينار عام (2015) وبمعدل تغير سالب (3.13-%) وسبب هذا الانخفاض يعود إلى تدهور الاوضاع الامنية بسبب الحرب على الارهاب وتراجع اسعار النفط في السوق العالمية، مما أثر سلباً على حجم الايرادات الضريبية، أما عام (2017) فازدادت الايرادات الضريبية لتصل (33347393) مليون دينار وبمعدل تغير موجب (61.8%) بعدها بدأت بالانخفاض حتى نهاية عام (2020) إذ بلغت (18754036) مليون دينار

وبمعدل تغير موجب (-24.6%)، وسبب هذا الانخفاض يعود الى بروز ازمة فايروس كوفيد (19) التي أدت إلى تراجع الايرادات الضريبية بعدها عادت للارتفاع لتصل عام 2021 لتبلغ (20182324) بسبب انتهاء ازمة فايروس كوفيد (19).

المطلب الثاني: تحليل واقع الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2021)

بما إن الاقتصاد العراقي يمثل النفط النسبة الأكبر من الناتج الإجمالي. المنتج المحلي. كما يبين الجدول رقم (3) تقلب الناتج المحلي الإجمالي (صعودا وهبوطا) خلال فترة الدراسة، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2004 (53.235.358) مليون دينار، وبعد ذلك بدأ في النمو حتى وصل عام 2008 إلى (157.026.061). (مليون دينار.)، بمعدل تغير سنوي موجب (40.8٪)، وكان سبب هذه الزيادة في هذه السنوات نتيجة انفتاح الاقتصاد العراقي على الاقتصاد العالمي ورفع الحصار الاقتصادي الذي كان قد فرض قبله. عام (2003)، فضلا عن ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، مما أدى إلى زيادة الإيرادات من بيع النفط، مما أدى إلى تحسن ملحوظ في المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وبعد ذلك انخفض الناتج المحلي الإجمالي عام (2009) إلى (130.643.200) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سلبي (-16.8٪)، ويرجع سبب هذا التراجع إلى تراجع أسعار النفط في السوق العالمية نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام (2008)، وفي عام (2010) ارتفعت مرة أخرى وبلغت (162064566) مليون دينار من معدل التغير الإيجابي (24٪)، وبعد ذلك بدأت في الزيادة بشكل مستمر حتى ذلك. وصلت عام 2013.) (529 273587) مليون دينار بمعدل تغير سنوي موجب (7.6٪)، ويرتبط سبب ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في السنوات (2010-2013) باستئناف أسعار النفط العالمية وارتفاع الصادرات النفطية بعد انتهاء الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد في عامي (2014 و2015) انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى (266.332.655) و(194.680.972) مليون دينار على التوالي، مع معدلات تغير سلبية بلغت (-2.6٪) و(-26.9٪) على التوالي، ويعود هذا الانخفاض إلى الحرب على الإرهاب وارتفاع الإنفاق العسكري، فضلا عن تراجع الصادرات النفطية بسبب إغلاق العديد من آبار النفط عن الإنتاج نتيجة الإرهاب. وتحريرهم من سيطرة الحكومة المركزية. خلال السنوات (2016، 2017، 2018، 2019) ارتفع الناتج المحلي الإجمالي تدريجياً، فبلغ على التوالي (196924142)، (221665709)، (254870184) و(262917150) مليون دينار بمعدلات تغير سنوية موجبة، على التوالي (1.1٪، 12، 5). ٪، 14.9٪، 3.1٪) ويعود سبب هذه الزيادة إلى تحسن الوضع الأمني والاقتصادي نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية من جهة وإعادة سيطرة الحكومة المركزية على آبار النفط. من ناحية أخرى، وتراجع نصيب الصادرات النفطية، ومن ثم انخفض الناتج المحلي الإجمالي عام 2021 (199،987،326) مليون دينار بمعدل تغير سلبي نسبته (1.3٪)، وسبب هذا الانخفاض يعود إلى: تفاقم أزمة فيروس كورونا (كوفيد 19) التي تجتاح العالم

الجدول (3): الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2004-2021

السنوات	اجمالي الناتج المحلي (1)	معدل التغير السنوي %(2)
2004	53235358	-
2005	73533598	38.1
2006	95587954	29.9
2007	111455813	16.6

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 503-517
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.28

السنوات	اجمالي الناتج المحلي (1)	معدل التغير السنوي %(2)
2008	157026061	40.8
2009	130643200	(16.8)
2010	162064566	24.0
2011	217327107	34.0
2012	254225491	16.1
2013	273587529	7.6
2014	266332655	(2.6)
2015	194680972	(26.9)
2016	196924142	1.1
2017	221665709	12.5
2018	254870184	14.9
2019	262917150	3.1
2020	198774325	(24.3)
2021	199987326	1.3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

المبحث الثالث: نتائج تطبيق نموذج ARDL لأثر بعض مؤشرات السياسة المالية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق

أولا. متغيرات الدراسة:

الجدول (4): متغيرات النموذج القياسي

نوع المتغير	اسم المتغير باللغة العربية	رمز المتغير
تابع	الناتج المحلي الإجمالي	Y
مؤشرات السياسة المالية		
مستقل	الانفاق الحكومي	X1
مستقل	الايرادات الضريبية	X2

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استنادا الى توصيف النموذج.

ثانياً. اختبار فيلبس بيرون (PP): من اجل التأكد من خلو السلسلة الزمنية من جذر الوحدة واستقرارها، سيتم تطبيق اختبار فيلبس بيرون.

الجدول (5): اختبار جذر الوحدة – فيلبس بيرون

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
نتائج اختبار جذر الوحد لكل متغير قبل اخذ الفرق						
		Y1	Y2	Y3	X1	X2
With Constant	t-Statistic	-1.4752	0.9398	-0.3451	-1.6458	-3.7063
	Prob.	0.5300	0.9944	0.9043	.44580	0.0104

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
نتائج اختبار جذر الوحد لكل متغير قبل اخذ الفرق						
		Y1	**Y2**	**Y3**	**X1**	**X2**
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.5289	-1.4997	-1.8523	-1.8399	-4.0299
	Prob.	0.9751	0.8024	0.6485	.65590	0.0203
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.1708	1.27329	-1.3323	-0.7547	-1.0098
	Prob.	0.7275	0.9444	0.1644	.37960	0.2722
		NO	NO	NO	NO	***
نتائج اختبار جذر الوحد لكل متغير بعد اخذ الفرق الاول						
		D(Y1)	D (Y2)	D(Y3)	D(X1)	D(X2)
With Constant	t-Statistic	-1.6509	-2.7182	-3.5296	6.9053	-0.0284
	Prob.	0.4433	0.0851	0.0155	.00000	45900.
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.5986	-3.9451	-3.4134	5.6232	1.1078
	Prob.	0.0055	0.0250	0.0722	.00000	99800.
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.7363	-1.4870	-3.2753	7.4232	0.1811
	Prob.	0.0782	0.1252	0.0021	.00000	29100.
		***	**	**	***	**

الجدول: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews .12).

ثالثاً. نتائج تطبيق نموذج ARDL لأثر بعض مؤشرات السياسة المالية على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (Y).

1. التقدير الأولي لأنموذج ARDL: واستناداً الى نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة يمكن تطبيق نموذج ARDLعلى البيانات المتوافرة في هذه الدراسة وكما في الجدول الآتي:

الجدول (6): نتائج تطبيق الاولي لنموذج ARDL للمتغير Y1

Dependent Variable: Y1			
Method: ARDL			
R-squared	7773580.	Prob(F-statistic)	0.000000
Adjusted R-squared	7632280.	Durbin-Watson stat	.2003922
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.			

الجدول: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews .12).

الجدول أعلاه يوضح الاختبارات الإحصائية تدل على الجودة النسبية للنموذج المقدر من خلال معامل التحديد R^2، حيث توضح أن النموذج يفسر (87%) من التغييرات في المتغير التابع

(Y) نتيجة التغيير في مؤشرات السياسة المالية، أما (13%) بسبب متغيرات أخرى خارجية، كما تتضح جودة النموذج بحسب اختبار (F) وبمستوى احتمالية اقل من (0.05)، اي معنوية النموذج انظر الجدول رقم (4) في أدناه.

2. **اختبار العلاقة التوازنية الطويلة الآجل-التكامل المشترك للمتغير (Y):** من نتائج اختبار التكامل المشترك تتضح من خلال الجدول رقم (14) في أدناه، إذ بلغت قيمة احصائية (F) المحسوبة (6.509185) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (3.87) عند مستوى احتمالية (5%) مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

الجدول (7): نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغير Y

F-Bounds Test		**Null Hypothesis: No levels relationship**		
Test Statistic	**Value**	**Signif.**	**I(0)**	**I(1)**
F-statistic	6.509185		Asymptotic: n=1000	
k	2	10%	2.63	3.35
		5%	3.1	3.87

الجدول: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews .12).

3. اختبار الاثر في الآجل القصير للمتغير (Y).

الجدول (8): نتائج الاثر في الآجل القصير

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(Y1)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 02/26/23 Time: 23:19				
Sample: 2004Q1 2021Q4				
Included observations: 68				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	1.41E+10	3.90E+09	0.000000	0.0000
Y1(-1)*	-0.009568	0.031307	-0.305623	09000.
X1**	-0.001428	0.000811	-1.760508	3200.0
X2(-1)	0.017728	0.014973	1.184009	0.2409
D(X2)	0.437649	0.097060	4.509061	0.0000
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).				

الجدول: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews .12).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 503-517
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.28

أظهرت نتائج الأثر في الأجل القصير ما يأتي:

أ. أظهرت النتائج الجدول أعلاه وجود أثر معنوي وعكسي بين الانفاق الحكومي (X1) والناتج المحلي الإجمالي (Y) أي عند ارتفاع الانفاق الحكومي (X1) بمقدار 100% فأن الناتج المحلي الإجمالي ينخفض بمقدار (Y)بمقدار 0.001428-% ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ب.أظهرت النتائج الجدول أعلاه وجود أثر معنوي وطردي بين الايرادات الضريبية (X2) والناتج المحلي الإجمالي (Y) أي عند ارتفاع الايرادات الضريبية (X2) بمقدار 100% يودي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي (Y) بمقدار 43% وحدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

ج. وأظهرت النتائج إن قيمة معلمة تصحيح الخطأ (ECM = (-0.009568 وهي سالبة واحتمالية عند مستوى احتمالية أقل (0.05) وهذه النتيجة تحقق الشرط الضروري والكافي للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وإن الاختلال في التوازن قصير الأجل في السنة السابقة (t-) يتم تصحيحه خلال (0.09%) من السنة الحالية (t-1).

4. اختبار الاثر في الآجل الطويل للمتغير (Y)

الجدول (9): نتائج الأثر في الآجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
X1	-0.149202	0.555248	-0.268712	0.7890
X2	1.852825	7.152043	0.259062	0.7964
C	1.47E+12	4.86E+12	0.302699	0.7631

الجدول: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews .12).

أظهرت الاثر في الاجل الطويل ما يلي:

أ. أظهرت النتائج الجدول أعلاه عدم وجود أثر بين الانفاق الحكومي (X1) والناتج المحلي الإجمالي (Y) بسبب تجاوز الاحتمالية حاجز 0.05.

ب.أظهرت النتائج الجدول أعلاه عدم وجود الأثر بين الايرادات الضريبية (X1) والناتج المحلي الإجمالي(Y) بسبب تجاوز الاحتمالية حاجز 0.05.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. أظهرت اختبارات جذر الوحدة أن البيانات لا تزال في المستوى، وبعضها الآخر هو الاختلاف الأول. أظهرت نتائج الاختبار من خلال معامل التحديد R ^ 2، حيث تبين أن النموذج يشرح (99٪) التغيرات في المتغير التابع (Y) نتيجة للتغييرات في مؤشرات السياسة المالية، بينما (1٪) بسبب أخرى المتغيرات الخارجية، كما يتضح من جودة النموذج وفقًا للمعيار (F) بمستوى احتمالية أقل من (0.05)، أي أهمية النموذج.
2. أظهرت النتائج قصيرة المدى وجود تأثير كبير ومباشر بين الإنفاق الحكومي (X1) والناتج المحلي الإجمالي (Y)، أي عندما يزيد الإنفاق الحكومي (X1) بنسبة 100٪، يزداد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (Y) بنسبة 0.001٪، وغيرها. العوامل تبقى دائمة. وفقًا لمنطق النظرية الاقتصادية، هناك

تأثير كبير ومباشر بين الإيرادات الضريبية (X2) والناتج المحلي الإجمالي (Y)، أي عندما تزيد الإيرادات الضريبية (X2) بنسبة 100٪، يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي (Y) بمقدار 11٪ وحدات مع ثبات العوامل الأخرى. هذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

3. أظهرت النتائج طويلة الأجل وجود تأثير كبير ومتبادل بين الإنفاق الحكومي (X1) والناتج المحلي الإجمالي (Y2). أي عندما يزيد الإنفاق الحكومي (X1) بنسبة 100٪، ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.02٪، ومع العوامل الثابتة الأخرى، فإن هذا يتفق مع منطق النظرية.

ثانياً. التوصيات:

1. العمل على زيادة الإيرادات الحكومية لتغطية التكاليف التي تحتاج الدول لإدارتها.
2. العمل على زيادة الإيرادات النفطية لتغطية الإنفاق الحكومي على المرافق العامة.
3. العمل على تحقيق التوازن بين الإيرادات التي تحصل عليها الدولة والنفقات التي تقدمها الدولة للحفاظ على الخدمات العامة والقضاء على الفقر.

المصادر

اولاً. المصادر الأجنبية:

1. القاضي، شريف، 2017، مخاطر الائتمان المصرفي في ضوء مقررات لجنة بازل، الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى.
2. الشاذلي، أحمد شفيق، 2017، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي- الامارات العربية المتحدة، العدد 39.
3. العاني، عماد محمد علي، 2018، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة العراق للطباعة والنشر، بغداد.
4. البنك المركزي العراقي،2018، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
5. عبدالصمد، 2016، الازمات والدورات الاقتصادية، المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث، العدد1، لبنان.
6. حسين، نمارق قاسم، 2017، قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع اشارة خاصة للعراق للمدة 1990-2015، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة كربلاء.
7. حسين، علي خيرالله ناصر والموسوي رحمن حسن علي، 2022، تحليل هيكل الناتج المحلي الاجمالي والموازنة العامة في العراق للمدة 1990-2018، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية، العدد1، العراق.
8. بلحاوي، حاتم كريم، 2021، تحليل أثر العوائد النفطية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2003-2018، مجلة الوارث العلمية، العدد3، العراق.
9. عبد، مهند خميس واخرون، 2022، أثر الناتج المحلي الاجمالي على الموجودات المصرفية الحكومية في الاقتصاد العراقي للمدة 2005-2020، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد4، العراق.
10. احمد، حاتم كريم وحسين عبدالرزاق حمد، 2022، أثر الإيرادات والنفقات العامة على الناتج المحلي االجمالي العراقي للمدة 2010-2021، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد60، العراق.

11. الربيعي، رجاء خضير عبود موسى، 2012، التحليل الفكري للدورات الاقتصادية، بحث تمت مراجعته عبر الرابط التالي: https://www.iasj.net/iasj/download/4fd14d5834af140e
12. عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، دار النهضة العربية، 1988.
13. مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة، الرياض، دار المريخ للنشر، 1999، ترجمة محمد ابراهيم عصفور.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Philip, A., Klein, The Management of Market, Oriented Economics a Comparative Perspective Wadswor the Publishing Company Belmont California 1973.
2. Clara Delavallede, Public Expenditure in Developing Countries Paris, 2006.
3. Michael Wood Ford ‘‘Fiscal Reguriement for Price Stability’’ Working Paper, 2001.
4. Robert Eisner, 2010, which Budget Deficit, Some Issuses of Measurement and Their Implication, the American Economic Review, Vol.74, No.2.
5. Campbell R. McConnell, Stanley L. Brue, 2008, Macroeconomics Principles, Problems, and Policies, Mc Graw-Hill, Seventeenth Edition, New York.
6. Paul A. Samuelson, William D. Nordhaus, 2010, MACROECONOMICS, McGraw-Hill/Irwin, Nineteenth Edition, New york.